رفعت إبراهيم البدوي

الانسحاب الروسي بين اللغز واللغم

قرار وزارة الدفاع الروسية الانسحاب من مدينة خيرسون، وضع الحرب الروسية الأوكرانية عند منعطف بدا في توقيته ودوافعه، لغزاً يحتمل التأويل والتفسير والتخمين، تاركاً أبواب الاجتهاد العسكري والسياسي مشرعة.

اللافت أن القرار الروسي بالانسحاب من خيرسون، أتى بعد أقل من أربعين يوماً على توقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وثيقة ضم كامل لمقاطعات لوغانسك ودونيتسك وخيرسون وزابارجويا إلى روسيا، وذلك في احتفال كبير أقيم في الكرملين، حضره حكام الأقاليم الأربعة، ألقى خلاله بوتين خطاباً تاريخياً قال فيه: «على سلطات كييف وأسيادها في الغرب أن يسمعوني جيداً، أريد أن يتذكر الجميع أن الناس الذين يعيشون في لوغانسك ودونيتسك وزابارجويا وخيرسون سيكونون مواطنينا إلى الأبد وأن قرار انضمام سكان المناطق الأربع قد صدر وروسيا ستكون وفية لهذا القرار».

إن أي قرار يوضع في خانة الأمن الإستراتيجي لأي بلد في العالم تتبناه وتنفذه القيادة السياسية والعسكرية فيه، ثم لا تلبث القيادة نفسها التراجع عنه، لابد أن يترك آثاراً سلبية على الداخل وعلى مستوى القيادات السياسية والعسكرية بحد ذاتها، فما بالك بقرار روسيا التخلي عن منطقة خيرسون وسكانها بعدما اعتبروا مواطنين روساً.

سأل خبير المراقبين والمحللين لتفسير وتبرير الخطوة الروسية في مقالات مطولة، واحتل خبراء الأمور العسكرية شاشات التلفزة العالمية والمحلية، كل بدلوه وحسب تقديرات ومعلومات وتنبوءات، اختلفت فيها وجهات النظر، فتراوحت بين الإقرار بانهزام الجيش الروسي أمام صمود الجيش الأوكراني، وبين تفسير الانسحاب بالخطوة العسكرية التكتيكية المدروسة، من شأنها حماية الجنود الروس من خطر نسف جسور الإمداد عبر نهر دنيبر، ولمنع حدوث اختراق ومحاصرة الجيش الروسي الموجود في الضفة الثانية، ولكن رغم كل الاجتهادات، بقي لغز الانسحاب الروسي ملكاً للكرملين وحده.

لن ندخل في عملية التصويب والتبرير أو التفسير للخطوة الروسية، لكن علينا المكاشفة والاعتراف بمرارة القرار الروسي، لأنه شكل خسارة معنوية جسيمة للداخل الروسي، كما لكل الحلفاء الذين اعتبروا أنفسهم شركاء في الحرب الروسية ليس على أوكرانيا فحسب، بل على غرب ظالم أحكم سطوته على العالم من خلال نظام أحادي استشرس في تقسيم الدول، والسطو على ثرواتها وأوغل في تفتيت المجتمعات المناهضة لهذا النظام.

هنا ومن منطلق الحليف لروسيا لا بد لنا من مكاشفة صادقة وحقيقية تقودنا للاعتراف، بأن إخفاقاً ما قد حصل على مستوى الإعداد والتخطيط إضافة إلى الرصد والاستخبارات العسكرية الروسية، وأن التقديرات والخطط التي وضعت لخوض حرب خاطفة وحاسمة ضد أوكرانيا، كانت متسرعة إن لم نقل خاطئة وهذا ما يفسر الخسائر غير المتوقعة التي منّي بها الجيش الروسي.

الأوكرانيون وحلفاؤهم الغربيون اعتبروا الانسحاب العسكري الروسي من خيرسون نصراً كبيراً، ولحظة تحول تاريخية في الحرب، وتأكيداً على صوابية القرار الأميركي بمساندة كييف منذ اللحظة الأولى للحرب في مواجهة الهجوم الروسي، أما الإعلام الأميركي والغربي فقد أخذ يهلل لنتائج الدعم الأميركي الذي ترجم بالانسحاب الروسي من خيرسون.

أما في السياسة تحديداً فيرى بعض المحللين الإستراتيجيين، أنه لا يمكن فصل قرار الانسحاب الروسي عن تزايد الحديث في واشنطن، عن تفاوض أميركي روسي يجري عبر القنوات الخلفية، وذاك لإيجاد تسوية سياسية للنزاع الأوكراني، ولابد من الإشارة إلى تصريح مارستها إدارة الرئيس جو بايدن على الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، كي يتخلى عن شرط تنحي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كشرط مسبق للشروع في مفاوضات مع موسكو.

بعد ضرب معظم البنية التحتية في كييف ومحيطها بات زيلينسكي لا يملك إلا التجاوب مع الطلب الأميركي الذي نقله إليه، مستشار الأمن القومي جيك سوليفان وفق مجلة «بوليتيكو الأميركية»، وهو الذي زار كييف الأسبوع الماضي، وليس مصادفة أن الزيارة أتت عقب كشف كل من واشنطن وموسكو في وقت واحد، عن اتصالات أجراها سوليفان مع كبار المستشارين لبوتين في الأسابيع الأخيرة، بهدف خفض في حدة التصعيد لجملة التهديدات النووية وخصوصاً بعد تكاثر الحديث عن امتلاك أوكرانيا للقنبلة القذرة وذلك تجنباً لصدامات غير محسوبة بين أكبر قوتين نوويتين في العالم.

إن الانسحاب الروسي أتى بعد إعلان صريح للرئيس الأميركي جو بايدن مفاده، أن أميركا لا يمكنها التجاوب الكلي مع كل الطلبات الأوكرانية في ما يتعلق بالتسليح، وتحديداً بإرسال مقاتلات «إف-١٦» أو صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب أهداف في العمق الروسي، لأن ذلك من شأنه زيادة احتمال حرب عالمية ثالثة وهذا ما لا نريده، ولأن إستراتيجيتنا هناك استندت منذ البداية إلى احتواء الهجوم الروسي وليس نقل الحرب إلى الداخل الروسي، حسب ما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية.

لم يعد خافياً تعرض جو بايدن شخصياً لضغوط متزايدة من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، وذلك لفتح آفاق التسوية السياسية في أوكرانيا، بالتوازي مع المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية المتواصلة لكييف، وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست» القريبة من مركز القرار الأميركي أن «٣٠ عضواً في اللجنة التقدمية التابعة للحزب الديمقراطي في مجلس النواب، بعثوا برسالة إلى جو بايدن طالبوه فيها بضرورة فتح حوار مع روسيا، لاتخاذ خطوات ملموسة من شأنها إحداث تغيير دراماتيكي حيال الحرب في أوكرانيا.

من المؤكد أن الحرب لم ترهق روسيا وأوكرانيا وحدهما، بل إن الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها وتحديداً على صعيد أسعار الطاقة والغذاء والتضخم في أسواق المال العالمية، هي الأخرى تهدد بزعزعة الاستقرار في دول كثيرة وفي مقدمها أوروبا، ومثال ذلك فإن حكومة بريطانيا برئاسة ليز تراس لم تعمر أكثر من ٤٤ يوماً، وهناك شبه فرقة سياسية بين ألمانيا وفرنسا، الأمر الذي يهدد وحدة الاتحاد الأوروبي.

وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، وفي محاضرة حوارية معه أجريت الأسبوع المنصرم، مع بعض المسؤولين من مراكز القرار والدراسات الأميركية، انتقد ما سماه شيطنة أميركا والغرب لبوتين، منددا بشخصنة الصراع مع روسيا واختزاله في شخص الرئيس الروسي، كما أن كيسنجر انتقد محاولات الولايات المتحدة ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، ودعا إلى التفاوض مع روسيا والاعتراف بحقوقها التاريخية في أوكرانيا.

بعض الخبراء اعتبر أن لغز الانسحاب الروسي من خيرسون يكمن بفتح باب التسوية بين الأميركي والروسي حول أوكرانيا في خطوة روسية محسوبة وبدقة متناهية.

أما البعض الآخر فاعتبر الخطوة الروسية تهدف إلى زرع لغم روسي بوجه الغرب تحضيراً لحرب طويلة قد تمتد لسنوات.

الإرهابيون يفخخون المباني ويفجرونها قبل الفرار منها

توقعات بتطهير «درعا البلد» من الدواعش خلال أيام

موفق محمد

مع مواصلة الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة أمس التقدم باتجاه مواقع الإرهابيين خلال العملية الأمنية الرامية إلى تطهير المنطقة المحيطة بـ«درعا البلد» من فلول مسلحي تنظيم داعش وافتراضها في نقاط تقع شمال الأوتوستراد الدولي ضاق الخناق عليهم أكثر إلى تفخيخ المباني وتفجيرها قبل الانسحاب منها.

في تصريح لـ«الوطن»، أوضح أمس فرع درعا لحزب البعث، حسين الرفاعي، أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة حققت أمس تقدما «جيدا» باتجاه مواقع الإرهابيين، متوقعاً أن تنتهي عملية تطهير المنطقة من الإرهابيين خلال أيام».

وأشار إلى أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة تقوم بتمشيط المواقع التي تسيطر عليها وكذلك تفتيش المنازل، كما يحصل خلال الأيام الماضية.

بدورها، أكدت مصادر محلية في مدينة درعا في اتصالات هاتفية مع «الوطن»، أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة حققت تقدماً «كبيراً» في العملية وخصوصاً في شارع الحمادين بحي طريق السد، وتقوم بعمليات تمشيط للمواقع التي سيطروا عليها وتفتيش المنازل.

ولفتت المصادر إلى هروب كثير من الدواعش باتجاه المناطق المحيطة بمدينة درعا من جراء التقدم الذي تحققه الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة، مضيفة: «تطهير المنطقة على وشك الاكتمال، المسألة عضة كوسايه».

وذكرت المصادر، أن الدواعش في ظل تضييق الخناق عليهم أكثر فأكثر، يقومون بتفخيخ المباني والمنازل وتفجيرها قبل الهروب منها.

كما تحدثت صفحات رفاه معارضة تعنى بنقل أخبار درعا عن أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة قامت بتفجير عربة مفخخة للمجموعات الداعشية في شارع الحمادين، أثناء الاشتباكات العنيفة التي تجري في المنطقة.

وبهدف تطهيرها من خلايا تنظيم «داعش» المتحصنين فيها، بدأت الجهات المختصة بالتعاون مع مجموعات محلية رديفة وبمساندة الجيش العربي السوري في ٣١ الشهر الماضي عملية أمنية في محيط منطقة «درعا البلد» بمدينة درعا.

وقد تم تطويق درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد بسبب وجود دواعش في تلك المناطق، بهدف استصئالهم منها، حيث تتواصل الاشتباكات العنيفة بين الجانبين.

وسبق أن شدد أمين فرع درعا لحزب البعث، في تصريح لـ«الوطن»، أن «العملية لن تتوقف حتى تطهير المنطقة بشكل كامل من الإرهابيين».

وأشار إلى أن أغلبية الإرهابيين المتحصنين في المنطقة ليسوا من «درعا البلد»، فبعضهم من خارج المحافظة وبعضهم من خارج سورية.

ويوم الجمعة الماضي، أعلن نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية، اللواء أولغ إيفوروف، أنه تم خلال العملية الأمنية في محيط درعا البلد قتل ٢٤ مسلحاً واعتقال ٢٤ آخرين، والعثور على ست عبوات ناسفة وتفكيكها، وتفتيش أكثر من ٣٠٠ مبنى، موضحاً أن ٢١ مسلحاً قاموا بتسوية أوضاعهم، في حين تم تسليم ٦٢ قطعة سلاح منها ٥٠ بندقية هجومية و١٢ قاذفة قنابل يدوية.

الحماية الغربية ساهمت بانفرادها في المنطقة بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها

سورية: إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في الشرق الأوسط

الوطن

اعتبرت سورية أمس أن مظلة الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ساهمت بانفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، ورفضها إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، في انتهاك واضح لأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، ما جعلها المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة.

وأشار مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ في بيان أمام «الدورة الثالثة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشروط الأوسط - المناطقة العامة»، تلقت «الوطن» نسخة منه، إلى أن هذا المؤتمر ينعقد بعد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، والذي لم ينجح مرة أخرى في تحديد خطوات عملية تضمن التنفيذ الفعال لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الذي يعدّ جزءاً رئيسياً تم على أساسه التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وركيزة أساسية في دعم نظام عدم الانتشار على المستوى الإقليمي.

واعتبر صباغ، أن إخفاق المؤتمر الاستعراضي العاشر الذي عُقد في شهر آب في اعتماد وثيقة ختامية يجب أن يمثلنا الدافع للمضي قدماً في جهودنا الجماعية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط ١٩٩٥، وبشكل خاص الدول الثلاث الراعية لـ«الوثيقة» - الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية- التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذه.

وأكد صباغ، أن مقرر الجمعية العامة رقم ٧٣/٥٤٦ لعام ٢٠١٨، مثل خطوة لكسر حالة الجمود التي واجهت تطبيق قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ منذ اعتماده وحتى الآن.

وأوضح أن سورية أيدت مقرر الجمعية العامة رقم ٧٣/٥٤٦ باعتباره مساراً موازياً لتنفيذ قرار الشروط الأوسط للعام ١٩٩٥، وليس بدلاً منه، مشيراً إلى أنه ومنذ اعتماد هذا المقرر عملت سورية مع دول المنطقة المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق هدفنا المشترك في التوصل إلى إنشاء هذه المنطقة، حيث تم خلال الدورة الأولى اعتماد إعلان سياسي شكّل منطلقاً لعملنا، كما تم في الدور الثانية اعتماد قواعد الإجراءات الناظمة لعمل المؤتمر.

وأضاف: إن هذا النهج الذي يحظّه مؤتمرنا، بدل على الجهود الصادقة والجدية التي تقوم بها الدول المشاركة فيه، ويكشف في المقابل عن استهتار إسرائيل والولايات المتحدة بالإرادة الدولية، وذلك بنسَق مع نهجهما في عرقلة جهود إنشاء هذه المنطقة.

وقلّت صباغ إلى أنه وعلى الرغم من أن منظومة عدم الانتشار قد حققت نجاحاً حول العالم، من خلال إنشاء خمس مناطق خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا، وأميركا اللاتينية والكاريبي، ووسط آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب المحيط الهادئ؛ إلا أن أصوات دول منطقتنا في الشرق الأوسط لا تزال ومنذ سبعة وعشرين عاماً تنادي وتبذل الجهود لإنشاء هذه المنطقة بما يحقق عالمية منظومة عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن جهودها الصادقة والعملية تلك تصطدم دائماً برفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وذكر أن سورية كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما وقعت اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت على اتفاقية منع استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية، وانضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على غرار عدد من الدول العربية.

وأوضح أن سورية تعتبر إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى تدبيراً مهماً من تدابير نزع السلاح، وتعزيز نظام عدم الانتشار، وإسهاماً جدياً في صون السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وأضاف: انطلاقاً من ذلك فقد تقدمت بلادي على عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمشروع قرار يرمي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع تلك الأسلحة، إلا أن تلك المبادرة تم إجهاضها من قبل دولة واحدة العضوية في المجلس حماية لإسرائيل.

واعتبر صباغ، أن «مظلة الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ساهمت في إنفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، ورفضها إخضاع منشآتها النووية لرقابة الدولية، إلى جانب دعم تلك الدول لتطوير البرامج الإسرائيلية العسكرية النووية والبيولوجية والكيميائية، والمساهمة في تزويدها بالتقنيات والمعدات اللازمة، في انتهاك واضح لأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، ما جعل إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة».

وذكر أن سورية تشدد على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين موضوع إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، وبين عملية السلام في المنطقة، كما تذكر مجدداً بأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا تشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة، وتؤكد على أن إنشاء هذه المنطقة لا يحتاج إلى إجراءات شبه ثقة، وإنما يحتاج إلى إرادة حقيقية وصادقة من طرف إسرائيل عبر انضمامها إلى منظومة عدم الانتشار.

وأعرب صباغ عن تطلع سورية للعمل بجدية وانفتاح مع جميع وفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر من أجل التوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتي تضمن الأمن لشعوب منطقتنا والعالم.

.. وتصوت ضد مشروع قرار في الجمعية العامة لاستهداف روسيا

الوطن

أعلن مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ أمس أن سورية صوتت ضد مشروع قرار عرض أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستهداف روسيا بنطوي على استيلاء أميركا وحلفائها من الدول الغربية على الأموال والأصول السيادية الروسية التي سبق لهم تجميدها.

وقال صباغ في بيان سورية خلال الدورة الطارئة للجمعية العامة حول «الحالة في أوكرانيا» تلقت «الوطن» نسخة منه: إن مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة اليوم يأتي في سياق سلسلة القرارات غير الموازنة، والمتحازة، والاستفزازية التي تدفع بها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون لاستهداف الاتحاد الروسي، والذي ينطوي على حالة خطيرة من العدائية تتمثل في الاستيلاء على الأموال والأصول السيادية الروسية التي سبق لهم تجميدها، وخلق سابقة عبر إنشاء آلية غير شرعية للتعويضات، في خروج واضح عن الولاية المعقودة للجمعية العامة للأمم المتحدة».

وأوضح صباغ أن إخفاق جميع المحاولات السابقة لتلك الدول في كسر إرادة روسيا دفعها إلى اللجوء لوسيلة ابتزاز إضافية ضد الاتحاد الروسي باللجوء إلى سرقة أمواله المجمدة في إطار ما يسمونه «آلية التعويضات لجبر الضرر والتعويض عن الخسائر ومساعدة الشعب الأوكراني». إلا أن هدفها الحقيقي هو تسديد قيمة مشتريات أوكرانيا المتزايدة من الأسلحة الغربية.

ولفت إلى أن استغلال الجمعية العامة للتلاعب بقواعد العمل داخل الأمم المتحدة، وفرض آليات تصويت لا تأخذ بالحسبان الجمعية العامة لأمم المتحدة، يضعنا أمام تساؤلات جدية حول أهمية وضرورة التقارب مع دمشق وكشف وشائج الإعلام التركية المقربة من الحكومة التركية عن تسريبات بخصوص فحوى المفاوضات الأمنية بين جهازي الاستخبارات السورية والتركية.

وكالات

العلاقات التركية – الأميركية على صفيح ساخن

أنقرة تتهم واشنطن بدعم الإرهاب.. و«قسد» و«بي كا كا» ينفيان علاقتهما بتفجير إسطنبول

تفاعلت قضية التفجير الإرهابي الذي وقع في مدينة إسطنبول التركية في الأوساط السياسية، إذ رفض النظام التركي أمس برقية تعزية أميركية بضحايا التفجير الذي اتهمت أنقرة «حزب العمال الكردستاني- PKK» بالوقوف وراءه، فيما نفى الأخير وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية - قسد» التي تعتبرها أنقرة فرعاً له في سورية أي صلة لهما بالتفجير.

وقال «PKK» الذي يعتبره النظام التركي منظمة إرهابية في بيان حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: «شعبنا والأشخاص الديمقراطيون يعلمون عن كثب أننا لسنا على صلة بهذا الحادث وأننا لن نستهدف مدنيين بشكل مباشر وأننا لا نقبل أعمالاً تستهدف مدنيين».

واتهم الحزب الحكومة التركية بأمتلاك «خطط غامضة» و«إظهار كوبالي (عن الغرب بريف حلب الشمالي) كهدف»، وقال المتحدث باسم الجناح السياسي للحزب: «ليس لدينا أي علاقة بالانفجار الذي وقع أمس في إسطنبول ولسنا مسؤولين عنه».

بدورها نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن قيادة ميليشيات «قسد» المدعومة من أميركا: «هذه الاتهامات باطلة ولا صحة لها، الكل يعرف التشكيل العسكري لقواتنا ومهامها في محاربة الإرهاب وحماية المناطق السورية».

على خط موازٍ، وحسب وكالة أنباء «الأناضول»، رفض وزير داخلية النظام التركي سليمان صويلو تعزية السفارة الأميركية في تركيا لذوي الضحايا، وقال «لا نقبل تعازي السفارة الأميركية، نحن نرفضها»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة «تدعم منفذي التفجير بشكل غير مباشر».

وأضاف: «لقد تلقينا الرسالة التي وجهت إلينا، نعلم فحواها. سنرد عليها برسالة قوية».

وأعلن صويلو في تصريحات صحفية من موقع التفجير القبض على الضالعين بتفجير إسطنبول «قبل فرارهم إلى اليونان». وذكر أن منفذي الهجوم الإرهابي كانوا سيهربون إلى اليونان أمس، مشيراً إلى أن منفذة التفجير وشخصاً مطلقاً معاً تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية العمود الفقري لـ«قسد» بتصفيتها بعد تنفيذ الهجوم بهدف طمس الحقيقة من بين من تم إلقاء القبض عليهم.

ويشأن رسالة التعزية الأميركية اتهم صويلو واشنطن «بتغذية» ميليشيات «قسد» في المناطق التي تخضع لسيطرتها في سورية مثل عين العرب، وقال: إن علاقة «التحالف» المفترضة بين تركيا ودولة ترسل الأموال للإرهابيين (الولايات المتحدة) «محل نقاش».

وأضاف: «إنه لا داعي للتوقف كثيراً عند البيانات»، معتبراً أن الفاعل الحقيقي هو من يغذي «قسد» هناك (في سورية) ومن يعمل على تزويدها بمعلومات استخباراتية.

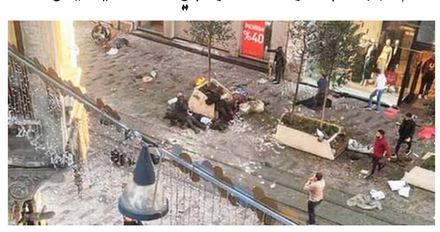

من التفجير الإرهابي الذي وقع أول أمس في مدينة إسطنبول التركية (عن الانترنت)

وفي وقت سابق، قال وزير العدل في حكومة النظام التركي بكير بوزداغ: إن امرأة تركت حقيبة قبل وقوع الانفجار، ويشتبه بأنها نفذت العمل الإرهابي في إسطنبول، والذي لم تتبن أي جهة حتى الآن المسؤولية عنه.

وفي إطار سياسة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها النظام التركي في المناطق التي يحتلها شمال وشمال شرق سورية، أعلن وزير داخليته الذي تسلل إلى إدلب أول من أمس أن نظامه يأمل أن يتمكن من استقبال إقامة ٢٥ ألف «وحدة سكنية» في شمال سورية بحلول نهاية العام الجاري، بعد إنهائها ٧٥ ألف منزل، وذلك وفق ما ذكرت «نورث برس».

صويلو الذي كان يتحدث خلال افتتاح قرية تضم ٦٠٠ «وحدة سكنية» شمال مدينة إدلب، قال إنه «تم بناء ٧٥ ألف منزل من الإسمنت خلال عامين، بناء على تعليمات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان»، مضيفاً: «مستنكمل، بناء مئة ألف منزل من الإسمنت حتى نهاية العام».

وتهدف سياسة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها الاحتلال التركي إلى تهجير سكان المناطق التي يحتلها من منازلهم وإسكان مرتزقته الإرهابيين فيها.

وأول من أمس تسلل وفد من النظام التركي برئاسة وزير الداخلية، إلى بلدة الراعي المحتلة في ريف حلب الشرقي وافتتح مدرسة ابتدائية، ما يعكس مضي نظام أردوغان في سياستي التغيير الديموغرافي والتتريك التي ينتهجها في المناطق التي يحتلها شمال سورية.

وجاءت عملية وفد النظام التركي، على الرغم من تصريحات المسؤولين الأتراك حول أهمية وضرورة التقارب مع دمشق وكشف وشائج الإعلام التركية المقربة من الحكومة التركية عن تسريبات بخصوص فحوى المفاوضات الأمنية بين جهازي الاستخبارات السورية والتركية.

وكالات

«قسد» تمنع مجدداً «المجلس الوطني» الكردي من عقد مؤتمره الرابع

منعت أمس ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية - قسد» ما يسمى «المجلس الوطني» الكردي مجدداً من عقد مؤتمره الرابع في مدينة القامشلي شمال الحسكة، إذ أجبرت أعضاءه على إخلاء قاعة المؤتمر ومنعتهم من الدخول إليها، في حين قال أحد قيادييه: إن المنع جاء بسبب عدم طلبهم الرخصة لعقد المؤتمر.

وأعلن «المجلس» عبر حسابه على «فيسبوك»، أمس أن ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد»، منعتهم من عقد المؤتمر.

كما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة للميليشيات عن «قيادي» في «المجلس» قوله: إن أعضاء المجلس «اجتمعوا» صباح أمس الإثنين في صالة «زانا» التي كان من المقرر عقد المؤتمر فيها، وإن «الأسايش» طالبتهم برخصة المؤتمر ومنعت عقده بسبب عدم وجود الرخصة، على حين رفض «قياديون» آخرون في «المجلس» التعليق على الأمر.

وذكر «القيادي» أنهم «لم يطلبوا رخصة من (ما تسمى) هيئة الداخلية وقوى الأمن الداخلي لعقد مؤتمرهم».

وعلى خلفية ذلك، عقد أعضاء «المجلس» اجتماعاً طارئاً لمناقشة منع «قسد» عقد المؤتمر واتخاذ قرار بهذا الشأن.

وكان حسيما ذكر موقع «باسنيوز» الكردي العراقي، وكان من المقرر أن يعقد «المجلس» مؤتمره الرابع أمس، وتحدث أنباء عن سماح «قسد» وأجهزتها الأمنية بعقده بشكل علني في مدينة القامشلي بعد تدخل وزارة الخارجية الأميركية في الأمر وضغوط مارستها على الميليشيات.

والأحد الماضي، نقل «باسنيوز» عن مصدر وصفه بالمطلع قوله: إن «المجلس الوطني الكردي سيعقد مؤتمره بشكل علني أمام وسائل الإعلام في مدينة القامشلي على الرغم من وجود مخاوف من منعه من الأجهزة الأمنية التابعة لـ«قوات حماية الشعب».

وأعلن صباح أن «مظلة الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ساهمت في إنفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، ورفضها إخضاع منشآتها النووية لرقابة الدولية، إلى جانب دعم تلك الدول لتطوير البرامج الإسرائيلية العسكرية النووية والبيولوجية والكيميائية، والمساهمة في تزويدها بالتقنيات والمعدات اللازمة، في انتهاك واضح لأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، ما جعل إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة».

وذكر أن سورية تشدد على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين موضوع إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، وبين عملية السلام في المنطقة، كما تذكر مجدداً بأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا تشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة، وتؤكد على أن إنشاء هذه المنطقة لا يحتاج إلى إجراءات شبه ثقة، وإنما يحتاج إلى إرادة حقيقية وصادقة من طرف إسرائيل عبر انضمامها إلى منظومة عدم الانتشار.

وأعرب صباغ عن تطلع سورية للعمل بجدية وانفتاح مع جميع وفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر من أجل التوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتي تضمن الأمن لشعوب منطقتنا والعالم.

«أستانا» ١٩ ستبحث تعبئة الجهود الدولية لتنفيذ القرار ٢٦٤٢ لإعادة الإعمار

من الاجتماع الدولي الأخير حول سورية بصيغة «أستانا» (عن الانترنت – أرشيف)

أكدت كازاخستان أمس، أن الجولة القادمة من الاجتماع الدولي الـ١٩ حول سورية بصيغة «أستانا»، سيتم خلالها بحث ملفات عديدة، منها الوضع على الأرض في سورية، بما فيها القضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتعبئة جهود المجتمع الدولي وفقاً للقرار الأممي ٢٦٤٢ لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين إلى وطنهم.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية أبيك سامباريوف في تصريح صحفي نقلته وكالة «سانا» للأنباء: «إن الجولة المقبلة من المحادثات بشأن سورية بصيغة أستانا، ستعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٣ من تشرين الثاني».

وكالة «سبوتنيك» الروسية من جهتها نقلت عن سامباريوف تأكيده، أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، سيصل إلى أستانا لحضور الجولة الـ١٩ من المحادثات حول سورية، وأشار إلى كل من وفدي الحكومة والمعارضة، والدول الثلاث الضامنة لعملية «أستانا» روسيا وإيران والنظام التركي سيشاركون في المحادثات، وتوقع أن يصل ممثلو الأمم المتحدة مراكز القرار والدراسات الأميركية، انتقد ما سماه شيطنة أميركا والغرب لبوتين، منددا بشخصنة الصراع مع روسيا واختزاله في شخص الرئيس الروسي، كما أن كيسنجر انتقد محاولات الولايات المتحدة ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، ودعا إلى التفاوض مع روسيا والاعتراف بحقوقها التاريخية في أوكرانيا.

بعض الخبراء اعتبر أن لغز الانسحاب الروسي من خيرسون يكمن بفتح باب التسوية بين الأميركي والروسي حول أوكرانيا في خطوة روسية محسوبة وبدقة متناهية.

أما البعض الآخر فاعتبر الخطوة الروسية تهدف إلى زرع لغم روسي بوجه الغرب تحضيراً لحرب طويلة قد تمتد لسنوات.

الخارجية: قطع المياه عن أكثر من مليون مواطن في الحسكة جريمة حرب

الوطن

أكدت وزارة الخارجية والمغتربين أمس أن «تكرار قطع المياه عن أكثر من مليون مواطن سوري في الحسكة وما حولها، ما هو إلا لعبة سياسية دنيئة ولا إنسانية»، موضحة أن قطع «ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية - قسد» الانفصالية وما تمثله من خلفيات رعاتها قوات الاحتلال الأميركي، أمر من قبل قوات الاحتلال التركي وأدواته من المجموعات الإرهابية».

وأضافت الوزارة في منشور لها في صفحتها على موقع الـ«فيسبوك»: إن تكرار قطع المياه بمثل هذا عقاباً جماعياً بحق المدنيين، وخاصة الفئات الهشّة كالأطفال والنّساء وكبار السن، وهو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

واعتبرت أن العدوان الإسرائيلي يوم أول من أمس على ريف حمص ما هو إلا حلقة في سلسلة الأدوار المؤزعة بين هذه الأطراف، واستهتار بأحكام القانون الدولي.

ودعت الوزارة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التحرك لوضع حد فوري لكل هذه الانتهاكات التي لم يعد من المقبول السكوت عنها.

وفي الرابع والعشرين من الشهر الماضي اعتبر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذاء العالمي، كين كروسبي، عقب لقائه وأوفد المرافق له محافظ الحسكة لؤي محمد صبوح، أن مسألة قطع المياه عن مدينة الحسكة من قبل الجانب التركي، «أمر خطير جداً ومقلق للغاية وذلك لحاجة الناس المستمرة للمياه».

سورية وباكستان تبحثان تعزيز العلاقات بمختلف المجالات

أكد وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون أمس الحرص على رعاية مصالح الجالية الباكستانية في سورية، وذلك خلال لقائه سفير باكستان لدى دمشق شاهد آخثر الدراجي الذي شدد، بدوره، على وقوف بلاده إلى جانب سورية، وتقديم كل الدعم لشعبها في مختلف المجالات.

وتم خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشتركة في مختلف المجالات، وخاصة مكافحة الإرهاب، حيث أكد اللواء الرحمون أن وزارة الداخلية حريصة على رعاية مصالح الجالية الباكستانية في سورية، وتقديم جميع التسهيلات للمواطنين الباكستانيين المقيمين في سورية، ومعالجة أوضاعهم، وذلك وفق وكالة «سانا».

وأعرب وزير الداخلية عن الشكر والتقدير لباكستان حكومة وشعباً على الدعم الذي تقدمه لسورية في المحافل الدولية، ورفضها التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، ووقوفها إلى جانب الشعب السوري في تصديه للإرهاب، والحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية.

وأكد سفير باكستان وقوف بلاده إلى جانب سورية في جهودها لبسط سيطرتها على كامل أراضيها، وتقديم كل الدعم لها ولشعبها في مختلف المجالات، والعمل على تعز